المتوسط

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مركز المتوسط للدراسات والبحوث
بمنظمة التعاون والإغاثة العالمية IOCEA

العدد الأول - السنة الأولى - يونيو 2018م

المحتويات:

- مراحل تطور تشريعات مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي.
- الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والإنسانية في ظاهرة الهجـرة غير القانونية في ليبيا .
- إصلاح الأمم المتحدة: المفهوم والضرورات والأليات.
- العوائق التي تضعها الدولة أمام إعمال اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار.
- نظرة قانونية شرعية حول إقامة التوازن العقدي..
- تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ليبيا
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستقرار. الاقتصادي
- الضغوط المهنية لدى المرأة العاملة وعلاقتها ببعض المتغيرات ..
- توجيه الاختلاف بين الصوائت (VOWELS) من خلال القرآن الكريم.
- أهمية الشعر العربي ودوره في المحافظة على اللغة العربية.
- L'INFLUENZA DELLA MADRELINGUA E DELLA CULTURA
- ارتباط الفن التشكيلي بالأساطير يوثق الحضارات الإنسانية

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي
47/ 2018م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة المتوسط

قرار الإصدار

تم الإصدار بموجب قرار مدير الإدارة العامة للمطبوعات

والمصنفات الفنية

بالهيئة العامة للثقافة رقم (22) لسنة 2017

رقم الإيداع الوطني بدار الكتب الوطنية
(2018 / 47)
مكان الإصدار : مدينة صبراتة

الدراسات والبحوث الواردة بهذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة وترتيبها يخضع لاعتبارات فنية.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة المتوسط: هاتف : 00218913220026
00218922878047
ALMUTAWASIT.MAGAZINE@GMAIL.COM

تمت الطباعة والإخراج الفني والمونتاج بدار رؤية للطباعة والدعاية والإعلان
الزاوية - هاتف 0925031603

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محتويات العدد

الموضـــــــوع	الصفحات
مراحل تطور تشريعات مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي د. طارق خالد الإدريسي	22-1
الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والإنسانية في ظاهرة الهجرة غير القانونية في ليبيا..... د.البشير علي الكوت	43-23
إصلاح الأمم المتحدة : المفهوم والضرورات وألآليات..... د.عبدالنبي مفتاح الصويعي	73-44
العوائق التي تضعها الدولة أمام إعمال اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار د.إبراهيم الطاهر الفرجاني د.أمل أحمد خليفة البكوش	101-74
نظرة قانونية شرعية حول إقامة التوازن العقدي د.ناجبة عياد العطراق	124-102
تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ليبيا باستخدام نموذج VAR واختبار العلاقة السببية خلال الفترة (2000 م- 2014 م) د.سعاد عبدالسلام عريقيب أ.ربيعة عاشور أحمد المبسوط	151-125
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة بعض التجارب الدولية ومدى الاستفادة منها" د.صلاح عبدالله محمد الشاوش	172-152
الضغوط المهنية لدى المرأة العاملة وعلاقتها ببعض المتغيرات د.فتحية العربي محمد القصبي	208-173
توجيه الاختلاف بين الصوائت (vowels) من خلال القرآن الكريم د.رمضان سعد مسعود	226-209
أهمية الشعر العربي ودوره في المحافظة على اللغة العربية د.علي مفتاح راشد	243-227
L'influenza della madrelingua e della cultura sull'insegnamento della lingua italiana agli studenti libici د. أبوعجيلة امحمد القريوي	264-244
ارتباط الفن التشكيلي بالأساطير يوثق الحضارات الإنسانية د.ثريا محمد راشد	286-265

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ليبيا باستخدام نموذج VAR واختبار العلاقة السببية خلال الفترة (2000 م- 2014 م)

د. سعاد عبد السلام عريقيب
كلية الاقتصاد والتجارة- زليتن
الجامعة الأسمرية الاسلامية

أ. ربيعة عاشور أحمد المبسوط
كلية الاقتصاد والتجارة- زليتن
الجامعة الأسمرية الاسلامية

الملخص:

تكتسي دراسة ظاهرة التضخم أهمية بالغة على صعيد الاقتصاد الكلي نظراً للنتائج السلبية المترتبة عليه، والتي تصل إلى حد تعطيل التنمية، والنمو الاقتصادي، وذلك لأن التضخم يعد أحد الأزمات الاقتصادية الراهنة، والتي لها انعكاساتها على الاقتصاد الوطني. وحيث يعاني الاقتصاد الليبي عملياً من آثار هذه الظاهرة، مما يشكل معضلة حقيقية استفحلت ووصلت إلى مراحل متقدمة عجزت الدولة عن محاربتها، مما أدى إلى أزمات اقتصادية خطيرة هددت كيان الدولة، وعرضت أمنها الوطني واستقرارها السياسي لأخطار محدقة.

لذلك يحاول الاقتصاديون من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية، تشخيص هذه الظاهرة ووضع الحلول والسياسات الناجعة، والحد من وطأتها في إطار إستراتيجية شاملة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، والتي يصعب التكهن بنتائجها السلبية. ويتضح هذا جلياً في محاولة جادة من خلال هذه البحث للإسهام في الحد من تفشيها،والعمل على الغوص في أعماقها، لتحليلها وتقديم حلول ومقترحات وتوصيات عملية.

كما هدف هذه البحث إلى بيان واقع التضخم ومؤشراته في ليبيا خلال الفترة (2000-2014 م)، ومدى علاقته بالناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، والواردات. وقياس العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي.

وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

- ما مدى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الليبي،كالناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، والواردات ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فرضية الدراسة: افترضت الدراسة وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، وحجم الواردات.

منهجية البحث: اتبعتُ المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري عن طريق جمع المعلومات والبيانات من الأدبيات الاقتصادية المنشورة وغير المنشورة، وإخضاعها للتحليل، بالإضافة إلى المنهج الكمي لقياس بيانات متغيرات البحث والتي تمثل سلسلة زمنية للفترة من (2000-2014). حيث استخدم نموذج VARواختبار العلاقة السببية لجرانجر.

مقدمة: تعتبر ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار من الظواهر العالمية التي لها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، فقد وصلت نسبة التضخم إلى رقم مزدوج أي يفوق 9% في العديد من الدول الصناعية المتقدمة. هذا ولم تسلم الدول النامية ومن بينها ليبيا من هذه الظاهرة التي تسببت فيها العديد من العوامل من بينها زيادة طباعة وعرض النقود، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والأمني.

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والبحوث، بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء، وذلك باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية أهمها: حركات مستويات الأسعار، حركات استحداث التنمية ومعدلات النّمو الاقتصادي.

ويمثل الاقتصاد الليبي مثالاً على الاقتصاد الريعي والمفتوح المعتمد اعتماداً كلياً على العائدات النفطية، والتي بفضلها زادت التدفقات الرأسمالية إلى داخل الدولة، وبخاصة بعد ارتفاع أسعاره خلال بعض السنوات، مما حقق معه الاقتصاد معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار. إلا أن تركة التحول الاشتراكي أحدثت الكثير من المشاكل الاقتصادية، وأوصلت الاقتصاد الليبي إلى حالة من الضعف ، فكان لها كبير الأثر على مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من الليبيين، حيث أن معظم الشريحة العاملة مرتبطة بالدولة ارتباطاً وثيقاً من خلال المرتبات والمعاشات التي تصرف من خزانة الدولة، أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام، والتي يعتبر معظمها تحت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيطرة الدوله وفق المعايير الاقتصادية المعروفة. ولم تستطع هذه البرامج تحديد هوية للاقتصاد الليبي، أو تحقيق تنمية مستدامة أو توفير فرص عمل، ورفع المستوى المعيشي للأفراد. بل خلقت اقتصاداً مشوهاً يضطلع القطاع العام فيه بالدور الرئيسي نظراً لملكية الدولة للموارد النفطية، وتبنيه لتوجهات برامج التأميم ومصادرة رؤوس الأموال والقضاء على روح المبادرة والحافز للعمل . وباستخدام مؤشر الأهمية النسبية للاستثمارات التي قام بها كل من القطاعين، نجد أن القطاع العام قد استثمر بنحو 86% من حجم الاستثمارات الكلية.(شامية،2016،ص2)، مما أدى ذلك إلى مجابهة المشاكل الاقتصادية الهامة، وأبرزها مشكلة التضخم الذي يعتبر من أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، فهو واقع يعيشه الاقتصاد الليبي، ويمثل إحدى الحقائق الحياتية الاقتصادية اليومية، ويهدد الكيان الاقتصادي للفرد والمجتمع. لذا فإن التضخم يعتبر موضوعاً معقداً وحساساً يستحق الدراسة المعمقة لما له من تأثير على الاقتصاد الوطني ومؤشراته.

وهذا ما يستدعي ضرورة تقصيّ معدلات التضخم في ليبيا وأسبابه وآثاره وسبل معالجته، مامن شأنه أن يسهم في الكشف عن هذه الظاهرة، وطرح الحلول الكفيلة بتقليصها والحد منها، سيمّا وأن التضخم أحد أسباب الأزمة الاقتصادية في ليبيا، وعائق أساسي أمام التنمية المستدامة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

1- مشكلة البحث: إن مؤشر الأسعار يستخدم لقياس قيم المتغيرات الاقتصادية، وخلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار بسرعة يفقد هذا المؤشر قيمته ويزداد التضخم الذي يبتلع مدخرات الأفراد، كما أنه يقود إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، وظهور المشاكل والاختلالات في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، بناءً على ذلك يتم صياغة المشكلة على النحو التالي :

- ما مدى تأثر وتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الليبي، كعرض النقود، والناتج المحلي الاجمالي، والواردات ؟
- هل توجد علاقة سببية تبادلية بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، والواردات؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- **أهداف البحث:** يسعى هذه البحث إلى الوقوف على واقع التضخم ومؤشراته في ليبيا، وإبراز أهم متغيرات الاقتصاد الليبي، وقياس العلاقة السببية بين التضخم وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي، مع تحليل وتقدير درجة واتجاه أثر التضخم في ليبيا على المتغيرات المستهدفة. والكشف عن مدى استخدام السياسات الاقتصادية بشكل جيد ومدى فعاليتها.

3- **فرضيات البحث:** لقد بيّنت الأدبيات الاقتصادية أن هناك علاقة للتضخم على التنمية الاقتصادية، من خلال تأثره وتأثيره على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه رأينا أن نضع الفرضيات التالية:

- وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والعرض النقدي.
- وجود علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدل التضخم والواردات الليبية.

4- **أهمية البحث:** تأتي أهمية هذاالبحث في أنه تعالج موضوعاً مهماً في الاقتصاد الليبي، يتعلق بعلاقة التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لما لذلك من أهمية في وضع السياسات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أنه تسلط الضوء عل معرفة التأثيرات المتوقعة للتضخم على سلوك المتغيرات الاقتصادية، مما يساعد في وضع السياسات المناسبة.

5- **منهج البحث:** لتحقيق الهدف من هذه البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للعلاقة النظرية بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة بالدراسة. كما تم استخدام المنهج الكمي في تقدير العلاقة السببية بينهم، وتم الاستعانة في ذلك بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا النظرية الإحصائية، والتحليل الاقتصادي الكمي (نموذج VAR وسببية جرانجر) .

6- **حدود البحث:** تم وضع الحدود الزمنية والمكانية للبحث كالتالي:

- **حدود موضوعية:** تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج VAR
- **الحدود الزمنية:** وتتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من (2000 – 2014 م).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **الحدود المكانية:** الاقتصاد ليبي .

7- الدراسات السابقة:

أ- دراسة امحمد رمضان شنبيش بعنوان: "**دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008م)**"، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 15، 2013م، ليبيا. حيث قام الباحث في هذه الدراسة بقياس العلاقة الكمية بين التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وبعض المؤشرات الاقتصادية، مثل عرض النقود بالمعنى الضيقMS1، وأسعار صرف الدينار الليبي بالدولار، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP. وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم، وبين أسعار صرف الدينار الليبي، ووجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق.

ب- دراسة بن يوسف نوة، بعنوان: "**تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970 -2012م)**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016م حيث تناول الباحث بالدراسة تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري) ، واستخدم نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR. وتشير النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة، الفائدة على الودائع، وسعر صرف الدينار الجزائري، أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد توصل إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

جـ- دراسة مصطفى خريوش بعنوان: " **العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013 م. وتوصل الباحث إلى أنه رغم عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من التضخم والبطالة والناتج المحلي، لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة، وبعد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إجراء اختبار التكامل المتزامن توصل فقط إلى إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن مابين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

د-دراسة رمضان محمد الصويعي بعنوان: "**دراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي من (1990- 2008م)**، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، ليبيا. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك يؤثر في سعر الصرف.

2 – إن عرض النقود يؤثر أيضاً في سعر صرف الدينار الليبي.

3 – إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يؤثر في عرض النقود. وهذا راجع إلي سيادة القطاع العام لفترة طويلة على النشاط الاقتصادي.

هـ- دراسة محي الدين الحاج بعنوان: "**دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني**"، مجلة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21 ،العدد1 ،2005م، حيث هدف البحث إلى قياس التضخم وتحديد أثره في النشاط الاقتصادي اليمني، ومن أهم ما توصل إليه أن نسبة التضخم وصلت إلى زهاء 482.6 % في نهاية عام 2000م، وأن الإفراط النقدي كان مسئولاً عن إحداث نسبة تقدر بزهاء 67.7 % في صافي فائض الطلب، وقد مثل نقوداً سائلة زائدة عن حاجة المجتمع لم يقابلها معروض مادي من السلع والخدمات نتج عنه زيادة كبيرة في الأسعار.

ثانيا- مسار تطور أداء مؤشرات الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث (2000-2016)م:

سوف نستخدم الرقم القياسي في قياس التحركات السعرية، وهي أهم الأدوات التي تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محددة، أي أنها توضح التغير في الأسعار وما يتبعه من تغيرات في القوة الشرائية للنقود، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والناتج المحلي الاجمالي الضمني (IGDP) كالتالي :

1- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI): لم تسلم ليبيا باعتبارها واحدة من الدول النامية من الضغوط التضخمية، مثلها مثل باقي دول العالم المتقدم والمتخلف على السواء، (خاصة في السنوات الأخيرة للبحث)، حيث نلاحظ أنه على الرغم من أن الرقم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القياسي لأسعار المستهلك (CPI) كمقياس للتضخم، والذي يغطي مدينة طرابلس فقط من خلال الاعتماد على أسلوب العينة، ونمط إنفاق معين، الأمر الذي لا يعطي الواقع الحقيقي ولكن يظل التعبير الأفضل عن التغيرات التي طرأت على أسعار السلع والخدمات الضرورية في الاقتصاد.

شهد المؤشر انخفاضاً ملحوظاً من عام 2000م وحتى عام 2003م، ويرجع ذلك إلى فترة نهاية الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على ليبيا، بسبب قضية لوكربي، وما تبعه من بعض الإصلاحات الاقتصادية، ثم عاد للارتفاع مجدداً بطريقة تدريجية، حيث سجل في 2004 م (101.0) نقطة، بعد أن كان (100) نقطة في 2003 ، أي أن معدل التضخم قد ارتفع من قيمة سالبة وهي 2- % إلى 1.0%، واستمر هذا الارتفاع إلى أن أصبح ارتفاعاً دراماتيكياً متسارعاً في السنوات الأخيرة، ليسجل عام 2016م (249.6) نقطة، أي بمعدل تضخم 32.91%، وهو أعلى معدل تضخم سجل في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2014) م

(سنة الأساس 2003 = 100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	معدل التضخم السنوي%	معدل النمو بالنسبة لسنة الأساس%
2000	124.2	———	24.2
2001	112.8	-9.2	12.8
2002	102.0	-9.6	2.0
2003	100.0	-2.0	0.0
2004	101.0	1.0	1.0
2005	104.0	3.0	4.0
2006	105.5	1.4	5.5
2007	112.0	6.2	12.0
2008	123.7	10.4	23.7
2009	126.7	2.4	26.7
2010	129.8	2.4	29.8
2011	167.3	15.9	67.3
2012	159.6	6.1	59.6
2013	164.0	2.68	64.0
2014	175.6	7.07	75.6

المصدر:-الحكومة الليبية المؤقتة،الكتاب الإحصائي، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد مختلفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2 – تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (IGDP): من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وكذلك بالأسعار الثابتة، قد تزايد في الفترة من عام 2000 وحتى 2003م، من 17775.7 مليون دينار إلى 37423.4 مليون دينار، نتيجة لانخفاض معدل التضخم، وذلك كما سبق وأشرنا يرجع إلى خروج البلاد من أزمة الحصار الاقتصادي، ولكن وبملاحظة السنوات التي تلي ذلك وبالرغم من تزايد الناتج المحلي بالأسعار الجارية، فإن هذا النمو في حقيقته هو نمو نقدي أكثر منه حقيقي، وهو ما يكشف عنه تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، باعتبار سنة 2003م سنة أساس، حيث نلاحظ أن الناتج قد بلغ 27135 مليون دينار سنة 2000م، ليصل إلى 20388 مليون دينار سنة 2014م. (وهذه آخر سنة منشورة بيانات الناتج لها حسب مصرف ليبيا المركزي)، وهو ما يعني أن معدل النمو بالسالب وأن التضخم قد وصل إلى أرقام قياسية لم يصلها الاقتصاد الليبي من قبل.

جدول رقم (2) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (IGDP) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000م–2014 م) (2003 = 100)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية GDP	معدل النمو السنوي%	الناتجالمحلي بالأسعار الثابتة RGDP	معدل النمو السنوي %	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي IGDP
2000	17775.7	——	27135	——	99.3
2001	21618.7	21.6	33290	22.7	127.5
2002	30389.8	40.6	33164	-0.4	100.4
2003	37423.4	23.1	37423	12.8	100
2004	48159.0	28.7	39679	6.0	101.9
2005	66342.9	37.8	44087	11.1	105.3
2006	76203.2	14.9	46584	5.7	107.8
2007	93178.4	22.3	48898	5.0	119.8
2008	116804.5	25.4	50225	2.7	128.8
2009	86289.0	-26.1	49854	-0.7	173.1
2010	102538.2	18.8	52009	4.3	197.2
2011	49684.9	-51.5	20146	-61.3	246.6
2012	117675.0	136.8	39923	48.2	294.8

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2013	79952.6	-32.1	39016	-2.27	204.9
2014	43030.2	-46.2	20388	-47.7	211.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ثالثاً-الجانب التطبيقي للبحث: من خلال تتبعنا لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، تبين وجود تضخم في الاقتصاد الليبي، كان نتيجة الكساد الاقتصادي وتراجع أسعار النفط العالمية، وزيادة البطالة المقنعة وغير المقنعة، ناهيك عن الأسباب السياسية والأمنية الجلية في تأثيرها، والتي تسببت في إغلاق الموانئ النفطية، وأزمة السيولة المالية، وما تبعه من انخفاض حاد في إيرادات الدولة الليبية، حيث انخفضت قيمة الدينار الليبي، وضعفت قوته الشرائية وأثرت في ثقة المواطنين، ورجال الأعمال والمستثمرين في أجهزة الدولة المالية والنقدية. وحسب ما صرح به محافظ مصرف ليبيا المركزي في لقاء له منشور على موقع الفجر بتاريخ 2017/04/23م، أن سبب أزمة السيولة يعود إلى أن كبار المودعين سحبوا ودائعهم التي تقدر بـــ (30) مليار دينار من المصارف، وهو ما يتجاوز 70% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت النسبة 9% في نهاية عام 2010. (منشور على الموقع: www.elfagr.org ، بتاريخ 13/ 08/ 2017م)

ولزيادة تأكيد أو نفي هذه الظاهرة سوف يتم دراسة العلاقة بين معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، ومن العوامل التي سوف تتم دراستها:

1- عوامل داخلية: ومن أهمها عرض النقود، وهو العامل المغذي للضغوط التضخمية لوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود، فالزيادة في إصدار النقود وبنسبة تفوق نمو الدخل الحقيقي، لابد أن تؤدي إلى تضخم، حيث تطارد نقود كثيرة سلع وخدمات قليلة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وفي هذا العامل يتم تحديد حجم الفجوة التضخمية، ومؤشر الاستقرار النقدي، وتقدير سرعة التداول النقدي، ونسبة حجم الإفراط النقدي.

أ) قياس الفجوة التضخمية: تقول النظرية الكينزية: إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعّال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، فإن الفائض ينعكس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دون شك في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويؤدي ذلك إلى آثار عديدة في مختلف نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحديد ذلك لابد من تحديد الفجوة التضخمية، حيث تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي، وعند هذه الحالة يتوازن الدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التوظف الكامل، وهو ما يستدعي نقص الطلب الكلي. ومن معايير قياس الفجوة التضخمية (منشور على الموقع:www.youtub.com، بتاريخ: 2017/08/14م) :

(1) معامل الاستقرار النقدي: يستخدم هذا المعامل لمقارنة تطور حجم وسائل الدفع، مع حجم المعاملات في الاقتصاد، ويتضح بصورة مبسطة فيما يلي (حسين، 1988، ص ص11-15):

B = معامل الاستقرار النقدي .

$\Delta m_2/m_2$=معدل التغير في كمية وسائل الدفع (عرض النقود بالمفهوم الواسع).

$\Delta Y/Y$= معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

$B = M_2/M_2\Delta - \Delta Y/Y$ (معدل الاستقرار النقدي)

فإذا كان $B = 1$ ⟵ هناك استقرار نقدي

$B>1$ ⟵ عدم استقرار نقدي (ضغوط تضخمية)

$B < 1$ ⟵ عدم استقرار نقدي (فجوة انكماشية)

ومن خلال تتبع الجدول رقم (3) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قد حقق نمواً منذ عام 2000م وحتى عام 2008م، حيث ارتفع من 27135.0 مليون دينار عام 2000م، إلى 50225.0 مليون دينار عام 2008م، ثم هبط في سنة 2009م، إلى 49854.0 مليون دينار، بسبب الأزمة المالية العالمية، وكذلك في سنة 2011م، بسبب الأحداث السياسية، ثم تصاعد بشكل ملحوظ في عام 2012م، وما لبث أن انخفض واستمر في الانخفاض المضطرد خلال السنوات التالية، نتيجة لتصاعد الأحداث السياسية والأمنية وانقطاع الإنتاج النفطي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما يلاحظ مدى الاختلال الواضح في تطور نمو كمية النقود، والفرق الواضح بين التطور في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتطور نمو كتلة النقود، مما يدل على مدى تخبط السياسة النقدية، وضعف الاستقرار النقدي، وعدم وجود إستراتيجية واضحة الاتجاه والمعالم.

جدول رقم (3) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة (2000م– 2014م)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتةRGDP	التغير في الناتج	M2عرض النقود	التغير في عرض النقود	معامل الاستقرار النقديB
2000	27135.0	———	10232.8	———	———
2001	33290.0	22.7	10011.1	-2.17	20
2002	33164.0	- 0.38	10537.3	5.26	5.64
2003	37423.0	12.8	10821.2	2.69	-10.11
2004	39679.0	6.03	13135.5	21.39	15.36
2005	44087.0	11.11	17096.3	30.15	19.04
2006	46584.0	5.7	19655.9	14.97	9.27
2007	48898.0	4.97	26982.1	37.27	32.3
2008	50225.0	2.71	39744.5	47.29	44.58
2009	49854.0	-0.74	44161.3	11.11	11.85
2010	52009.0	4.32	46350.7	4.96	0.64
2011	20146.0	-61.26	57940.9	25.01	86.27
2012	39923.0	98.17	63731.5	9.69	-88.48
2013	39016.0	-2.27	69005.9	8.28	10.55
2014	20388.0	-47.7	69404.7	39.71	87.41

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد علىمصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(2) معيار الإفراط النقدي: يرتكز هذا المعيار على النظرية الكمية المعاصرة، والتي تفترض أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو السبب الرئيسي وراء التغير في مستوى الأسعار. حيث يرى ميلتون فريدمان أن استقرار مستوى الأسعار على المدى الطويل، لا يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بـــ(الحجم الأمثل لكمية النقود)، الذي يعبر عن حجم النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أو سرعة دورانها، محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس. وطبقاً للنظرية الكمية المعاصرة، فإن الضغوط التضخمية تنشأ إذا ارتفع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل، مما يؤدي إلى إفراط نقدي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.(منشور على الموقع:www.cte.univ-setif.dz، 2017/08/14)

أي أنه يمثل الفائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي، ويتم احتسابه لكل سنة من سنوات الدراسة وفقاً للعلاقة التالية: (الفرجاني والدجيلي، 2001، ص34)

(α0 GDP – M2)

حيث أن :

M_2 = عرض النقود بالمفهوم الواسع .

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003 = 100).

α_0: تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود لسنة الأساس 2003، وذلك بقسمة M2 على GDP.

حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 37423.0 مليون دينار عام 2003م، وهي سنة الأساس، كما سجل عرض النقود بمعناه الواسع* (M2)، مبلغ قدره 10821.2 مليون دينار، وبالتالي فإن (α_0 = 0.289).

جدول رقم (4) حجم الإفراط النقدي ونسبته إلى الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2014م)

السنوات	RGDP	M2	حجم النقود الأمثل GDPα0	الإفراط النقدي	نسبة الإفراط إلى RGDP %
2000	27135.0	10232.8	7869.2	– 2363.6	– 8.7
2001	33290.0	10011.1	96208.1	86197	258.9
2002	33164.0	10537.3	95844.0	85306.7	257.2
2003	37423.0	108152.5	108152.5	0	0

* عرض النقود M_2 (بالمعنى الواسع): وهو عرض النقود M_1 مضافاً إليه شبه النقود، ويعادل أيضاً مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي .

انظر في ذلك : نشرات مصرف ليبيا المركزي.التي تشملها فترة الدراسة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

255.9	101536.8	114672.3	13135.5	39679.0	2004
250.2	110315.1	127411.4	17096.3	44087.0	2005
246.8	114971.9	134627.8	19655.9	46584.0	2006
233.8	114333.1	141315.2	26982.1	48898.0	2007
209.9	105405.8	145150.3	39744.5	50225.0	2008
200.4	99916.8	144078.1	44161.3	49854.0	2009
199.9	103955.3	150306.0	46350.7	52009.0	2010
1.4	281.04	58221.94	57940.9	20146.0	2011
129.4	51646	115377.5	63731.5	39923.0	2012
112.1	43750.3	112756.2	69005.9	39016.0	2013
- 51.4	-10483.4	58921.3	69404.7	20388.0	2014

المصدر: من إعداد الباحثتين بالرجوع إلى: نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

ملاحظة: RGDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 2003 م كسنة أساس.

- الافراط النقدي =(α0GDP -M2)

ومن خلال تتبع الجدول رقم (4) فقد وضحت البيانات أن سنوات البحث قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً وزيادة في الإفراط النقدي عن حاجة النشاط الاقتصادي، مما يؤكد النتيجة التي تم التوصل لها باستخدام معيار الاستقرار النقدي.

(3) سرعة دوران النقود (Velocity of Money): هو مؤشر اقتصادي أساسي يقيس سرعة انتقال المال منشخص إلى آخر في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن. (منشور على الموقع :www.mostasmer.com ، بتاريخ: 2017/08/15)

وتشير كل الشواهد العملية عن الاقتصاديات المختلفة، أنه لا يمكن للتضخم أن يستمر، إلا إذا استمر نمو عرض النقود، أي أن الزيادة المتواصلة في معدل نمو عرض النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج المحلي، يؤدي في المدى البعيد إلى زيادة مماثلة في معدل التضخم، وحتى ندرك ذلك نعود إلى النظرية الكمية للنقود وفقاً للمعادلة التالية:

$$MV = P Y$$

حيث أن:

M : تعني الكتلة النقدية (عرض النقود)

V : سرعة دوران النقود (ثابتة)

P : المستوى العام للأسعار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

وبعد أخذ معدلات نمو المؤشرات خلال الزمن يعاد كتابتها كالتالي :

$$\Delta M + \Delta V = \Delta P + \Delta Y$$
$$\Delta P = \Delta M + \Delta V - \Delta Y$$

حيث أن :

ΔM : معدل نمو عرض النقود

ΔV : معدل نمو سرعة دوران النقود

ΔP: معدل التضخم

ΔY : معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

أي أن المعادلة تأخذ الصورة التالية :

$$\Delta P - \Delta M + \Delta V - \Delta Y$$

والتي يتضح منها أن معدل التضخم على علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود(M□)، ومعدل سرعة دوران النقود (ΔM)، وعلى علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي(ΔY).

الجدول رقم (5) سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (2000 م– 2014 م)

السنوات	GDP الناتج المحلي بالأسعار الجارية	M2عرض النقود	سرعة التداول النقدي
2000	17775.7	10232.8	1.7
2001	21618.7	10011.1	2.2
2002	30389.8	10537.3	2.9
2003	37423.4	108152.5	0.3
2004	48159.0	13135.5	3.7
2005	66342.9	17096.3	3.9
2006	79029.9	19655.9	4.0
2007	92693.6	26982.1	3.4
2008	116639.6	39744.5	2.9
2009	86289.0	44161.3	2.0
2010	102538.2	46350.7	2.2
2011	49684.9	57940.9	0.9
2012	117675.0	63731.5	1.8
2013	79952.6	69005.9	1.2
2014	43030.2	69404.7	0.6

المصدر: من إعداد الباحثتين بالرجوع إلى نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي، قد ارتفعت تدريجياً منذ بداية فترة البحث عام 2000م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت أعلى قيمة لها في سنة 2006م، حيث وصلت إلى 4.0، ثم بدأت في الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة. وهذا يؤكد أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد قد كان لها دور في ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الليبي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وحدته خاصة خلال السنوات الأخيرة.

ب) معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي: يعرف الانفتاح الاقتصادي بأنه : الدرجة التي تصل إليها المعاملات الاقتصادية غير المحلية (الاستيراد والتصدير)، في الحدوث وتأثيرها على حجم ونمو الاقتصاد القومي، وتقاس درجة الانفتاح بالحجم الفعلي للصادرات والواردات المسجلة بالاقتصاد القومي. (انظر الموقع الالكتروني: www.egyres.com)

فكلما كان معدل الصادرات والواردات يخضع للتوازن، كان الانفتاح ضمن حجمه الاقتصادي، بل إن تقدم الصادرات على الواردات، من شأنها أن يكون عنصراً ايجابياً في انخفاض درجة الانكشاف، بحيث يظل الاقتصاد في منأى من المضاربة، بل وفي حصانة من التذبذب والمفاجآت الحادة، إذ تستطيع الدولة أن تتراجع إلى المعدلات المتوازنة دون أن تخسر الكثير من قوتها الاقتصادية، لكنه عندما تكون الواردات أكبر بكثير من الصادرات فإن فجوة الانكشاف تصبح واسعة، مما يؤثر على ارتفاع معدلات التضخم داخل الدولة.(سعد،منشور على الموقع www.alwatan.com ، بتاريخ 12/سبتمبر/ 2014م)

ولمعرفة تأثير التضخم العالمي على الاقتصاد الليبي نتابع تطور مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج من خلال الجدول رقم (6):

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (6)الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح في الاقتصاد الليبي للفترة (2000م- 2014م)

السنوات	الصادرات (1)	الواردات (2)	إجمالي التجارة الخارجية (3)-(2)+(1)	الناتج المحلي 2003-100 (4)	معدل الانفتاح% (5)-4/3
2000	6160.0	2106.0	8266.0	27135.0	30.5
2001	5410.0	2895.0	8305.0	33290.0	24.9
2002	13291.0	9493.0	22784.0	33164.0	68.7
2003	19720.0	9386.0	29106.0	37423.0	77.8
2004	27982.0	13110.0	41092.0	39679.0	103.6
2005	42836.0	15683.0	58519.0	44087.0	132.7
2006	56126.0	16659.0	72785.0	46584.0	156.2
2007	61726.0	21689.0	83415.0	48898.0	170.5
2008	77027.0	25938.0	102965.0	50225.0	205.0
2009	46319.0	27503.0	73822.0	49854.0	148.1
2010	61658.0	31881.0	93539.0	52009.0	179.9
2011	23254.0	13664.0	36918.0	20146.0	183.3
2012	76893.0	32243.0	109136.0	39923.0	273.4
2013	49310.7	33975.5	83285.5	39016.0	231.5
2014	22554.8	22960.8	45514.8	20388.0	223.2

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، وحدة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

الواضح من خلال الجدول السابق أن معدلات الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الليبي قد تجاوزت 200%، خلال فترة البحث، وهو رقم قياسي مرتفع جداً، خصوصاً في السنوات الأخيرة ، وهو ما يفوق المعدل الطبيعي الذي حدده بعض الاقتصاديين بنسبة 20% معياراً لانفتاح الاقتصاد من عدمه.

وهو ما يدل على محدودية الاقتصاد وضعفه، بل وانعدام الإنتاج، مما يجعل من اللجوء إلى العالم الخارجي هو الطريق الأسهل في اشباع حاجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية و(الاستثمارية !!!)، مما جعل الاقتصاد هشاً مقابل الصدمات والأزمات العالمية، وهو رهين للاقتصاد العالمي.

2- عوامل خارجية: والتي من أهمها التضخم المستورد Imported Inflation، وسوف نعبر عنه بصافي الميزان التجاري خلال فترة البحث، ونتناول دوره في التضخم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحلي. ويظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات المنفتحة، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي. وهو التضخم في دولة ما الناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها. (عباس، منشور على الموقع: www.ahewar.org، بتاريخ 16/08/ 2017) م .

ويعرف كذلك بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني أن السلع تأتي من الخارج مرتفعة الأسعار، وتضطر الدولة إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الفقيرة المنفتحة على الخارج، لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، ولا تستطيع التأثير في حجم السوق العالمي وأسعاره. (شنبيش، 2008، ص ص258-259) كما هو الحال هو الحال في الاقتصاد الليبي، والذي كما وضحنا سابقاً أنه وصلت درجة انكشافه على العالم الخارجي إلى أرقام قياسية.

وفي هذا الشأن تندرج علاقة الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصاديات الصغيرة والمنفتحة على العالم مولدة بذلك بُعدين: البعد الأول: نقدي متمثلاً في عجز أو فائض الميزان التجاري، والتي تنعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي، مما يؤدي إلى التأثير في عرض النقود الذي يلعب دوراً رئيسياً في إحداث التضخم.

والبعد الثاني: عيني متمثل في الواردات والصادرات من السلع والخدمات، ويؤثر مباشرة على الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد (شنبيش، 2013، ص 258).

جدول رقم (7) التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2014م)

السنوات	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	معدل التضخم العالمي(2)	التضخم المستورد (1)×(2)=(3)	معدل التضخم المحلي(4)	إسهام التضخم المستورد (3)/(4)=(5)
2000	0.078	-34.0	2.652-	-2.9	21.6
2001	0.087	24.3	0.53	-9.2	- 0.06
2002	0.286	100.6	28.77	-9.6	- 2.99
2003	0.251	4.7	1.18	-2.0	- 0.59

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

13.79	1.0	13.79	41.8	0.330	2004
- 0.356	3.0	-1.068	-3.0	0.356	2005
1.32	1.4	1.86	5.2	0.358	2006
0.79	6.2	4.93	11.1	0.444	2007
0.103	10.4	1.08	2.1	0.516	2008
0.60	2.4	1.46	2.65	0.552	2009
0.95	2.4	2.3	3.9	0.613	2010
0.21	15.9	3.36	4.95	0.678	2011
0.52	6.1	3.19	3.95	0.808	2012
0.44	2.68	1.19	1.37	0.871	2013
0.22	7.07	1.53	1.36	1.126	2014

المصدر: إعداد الباحثتين بالرجوع إلى تقارير مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

وواضح جداً من خلال الجدول السابق عدم تأثر الاقتصاد الليبي بالتضخم المستورد حيث أن نسبته تكاد تقترب من الصفر في معظم سنوات الدراسة .

رابعا- النموذج القياسي: لتقدير العلاقة القياسية بين التضخم معبراً عنه بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (GCPI)، وبعض المتغيرات الكلية وهي: معدل التغير في الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية (GDPG) ، معدل النمو في عرض النقود بالمعنى الضيق (GM1)، ومعدل النمو في الواردات (GEM).

وسوف يتم تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VARC.A.(1981)"Macroeconomics and Realty",Econometrica , (n48)Sims

(Vector Auto Regression Model) وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج .

حيث قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981م، وكان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ يتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الابطاء الزمني. ويقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية) وإدخالها جميعاً.

إن بناء نموذج VAR يتطلب ما يأتي:

1- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة حيث أن ما يميز هذا النموذج هو أنه يتعامل مع كافة السلاسل الزمنية مهما كانت درجة تكاملها فالمهم أن تكون مستقرة.

2- تحديد عدد مدد الابطاء الزمني التي ستُعتَمد في النموذج .

3- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات .

أولا- تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية: يتطلب استخدام نموذج VAR الاعتماد على سلاسل زمنية مستقرة، من أجل استخدامها في التحليل الاقتصادي القياسي ويتم ذلك من خلال اخضاعها لأحد اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test وفي هذا الصدد سيتم استخدام اختبار ديكي فيللر الموسع (ADF) الذي يقوم على اختبار فرض العدم القائل بسكون السلاسل الزمنية. وبعد التطبيق جاءت النتائج كما يلي:

جدول (8) نتائج اختبار ديكي فيللر الموسع ADF

اختبار الاستقرار

المتغيرات	Levelالمستوى			Difference1الفرق الأول		
	ADF	Sig.	القرار	ADF	Sig.	القرار
GCPI	3.4619	0.0279	ساكن	---	---	---
Ggdp	4.8723	0.0026	ساكن	---	---	---
GEX	4.0089	0.0109	ساكن	---	---	---
GM1	2.6748	0.1043	غير ساكن	4.0589	0.0125	ساكن

ونلاحظ من خلال الجدول أن المتغيرات استقرت على مستويين حيث استقر متغير معدل التضخم (GCPI)، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (Ggdp) ، ومعدل النمو في الواردات

(GEX) عند المستوى Level، فيما استقر متغير معدل النمو في عرض النقود (GM1) عند الفرق الأول I(1) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا- تحديد عدد مدد الابطاء الزمني التي ستُعتَمد في النموذج:

: لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجؤ لمعياري
Schwartz Information Criterion (SC) &Akike Information Criterion(AIC)

حيث يلاحظ من خلال الجدول (9)، أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو فترة زمنية واحدة.

جدول (9) معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
69.03870	69.26018	69.09854	1.20e+25	NA	-410.5913	0
66.22250*	67.32989*	66.52171*	1.13e+24*	36.70448*	-379.1303	1

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج eviws 8

ثالثا- تقدير النموذج: بعد تحديد درجة تأخر مسار VAR والمحدد ب 1 درجة تأخير نحصل على النماذج التالية:

DCPI = C(1)*DCPI(-1) + C(2)*DCPI(-2) + C(3)*DGDP(-1) + C(4)*DGDP(-2) + C(5)*DDM1(-1) + C(6)*DDM1(-2) + C(7)*DN(-1) + C(8)*DN(-2) + C(9)

DGDP = C(10)*DCPI(-1) + C(11)*DCPI(-2) + C(12)*DGDP(-1) + C(13)*DGDP(-2) + C(14)*DDM1(-1) + C(15)*DDM1(-2) + C(16)*DN(-1) + C(17)*DN(-2) + C(18)

DDM1 = C(19)*DCPI(-1) + C(20)*DCPI(-2) + C(21)*DGDP(-1) + C(22)*DGDP(-2) + C(23)*DDM1(-1) + C(24)*DDM1(-2) + C(25)*DN(-1) + C(26)*DN(-2) + C(27)

DN = C(28)*DCPI(-1) + C(29)*DCPI(-2) + C(30)*DGDP(-1) + C(31)*DGDP(-2) + C(32)*DDM1(-1) + C(33)*DDM1(-2) + C(34)*DN(-1) + C(35)*DN(-2) + C(36)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا- اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (Causality test): يتم الاستعانة باختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات هل هي علاقة باتجاه واحد أم باتجاهين، وأن أفضل علاقات سببية يمكن أن تتحقق في التباطؤ الزمني الأول.

ويأخذ فرض العدم الصورة التالية: H0 : B = 0 " X Does not Granger (Causey")

ويتم قبول الفرض العدم الذي يشير إلى أنه ليس هناك علاقة سببية في حالة F المحسوبة أقل من F الجدولية، أو قيمة .prop أكبر من (0.05)، ويوضح الجدول التالي نتائج السببية بين المتغيرات محل الدراسة:

جدول رقم (10) نتائج اختبار السببية

Dependent variable: DCPI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DGDP	6.112748	2	0.0471
DDM1	10.46731	2	0.0053
DN	2.200523	2	0.3328
All	36.89635	6	0.0000

Dependent variable: DGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DCPI	3.902561	2	0.1421
DDM1	0.529706	2	0.7673
DN	8.128390	2	0.0172
All	24.04146	6	0.0005

Dependent variable: DDM1

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DCPI	1.510167	2	0.4700
DGDP	1.034623	2	0.5961
DN	2.992924	2	0.2239
All	7.829170	6	0.2509

Dependent variable: DN

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DCPI	7.204399	2	0.0273
DGDP	18.81737	2	0.0001
DDM1	21.38959	2	0.0000
All	100.0275	6	0.0000

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على نتائج Eveiws 8

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النتائج:

أولا- الجانب النظري والتحليلي: تبين من معامل الاستقرار النقدي بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وعرض النقود بالمعنى الواسع حيث شهدت سنة 2011 أعلي معدل حيث بلغ ما نسبته 86%، كزيادة في معدل عرض النقود عن الناتج المحلي الاجمالي حيث أن الانفاق العام يعتبر أحد أسباب زيادة عرض النقود فهو يفوق النشاط الاقتصادي.

ومن قياس نسبة الإفراط النقدي فقد تبين أن معظم سنوات الدراسة قد عانت من زيادة في الافراط النقدي عن حاجة النشاط الاقتصادي وهذه النتيجة داعمة لنتيجة معامل الاستقرار النقدي.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم المستورد لم يكن له دور في زيادة معدلات التضخم داخل الاقتصاد الليبي، حيث أن نسبة كان له فيها إسهام هي سنة 2000م، حيث وصلت إلى 22% تقريباً، أما باقي السنوات فقد تراوح بين الصفر والسالب فيما عدا سنة 2004 م، حيث وصلت إلى 14%.

ثانيا- الجانب التطبيقي: من خلال دراسة العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكليوتبيان أثرها قمنا باستعمال دراسة قياسية قائمة على استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 – إن سلاسل الناتج المحلي الاجمالي gdp ، ومعدل التضخم cpi ، والواردات n ، قد استقرت عند أخذ الفرق الأول أي أنها تكاملت من الدرجة الأولى(1)I، بينما سلسلة العرض النقدي بالمفهوم الضيق m1 ، فكانت متكاملة من الدرجة الثانية I(2) .

2 – بماأن كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي مختلفة الدرجة من حيث التكامل ، يمكن القول بأنه لا يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات .

3 – ومن خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية (كما في الجدول رقم 10) يمكن تلخيصها كالتالي:

1 – الناتج المحلي الاجمالي gdp يؤثر على التضخم cpi في اتجاه واحد ، وفي اتجاهين مع الواردات عند مستوى معنوية 5% (أي أن الناتج المحلي الاجمالي يؤثر في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التضخم لكن التضخم لا يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي أما الواردات فهي تؤثر وتتأثر بالناتج المحلي الاجمالي).

2 – التضخم cpi يؤثر على الواردات n في اتجاه واحد .

3 – العرض النقدي m1 يؤثر في اتجاه واحد على التضخم وكذلك على الواردات .

التوصيات: على ضوء التحليل والنتائج السابقة تم اقتراح مجموعة من التوصيات:

1- للوصول إلى نمو مستقر للأسعار بشكل يشجع النشاط الاقتصادي، فإن أفضل وسيلة هي تطبيق سياسة نقدية ترمي إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذه السياسة لا تكفي إن لم ترافقها إجراءات أخرى، منها سياسة مالية تتماشى وأهداف السياسة النقدية، أو على الأقل لا تتعارض معها، وترشيد استخدام الموارد الأجنبية الناتجة من صادرات المحروقات وباقي العمليات مع الخارج، حيث يتطلب هذا درجة كبيرة من الوعي المصرفي.

2- يعتبر النمو في قطاعات الانتاج السلبي دون قطاع المحروقات، هو العامل الحاسم في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمستوى العام للأسعار، وبالتالي يستدعي أقصى اهتمام.

3- ضرورة ربط التوسع النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية.

4- الاهتمام بالصناعات المحلية وتشجيعها ، عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص ليتولى دوره في تحقيق تنمية مستدامة، من خلال التحسين في وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والتخفيف من أثر انعكاس انخفاض أسعار النفط أو انقطاع تصديره، بسبب الأحوال السياسية والأمنية.

5- للقضاء على مشكلة التضخم لا يمكن عزلها عن مجمل المشاكل الأخرى، المثقل بها الاقتصاد الليبي، ولذلك يتعين وضع إطار عام جديد للسياسات الاقتصادية والعامة يؤسس على فهم وإدراك لواقع الاقتصاد الليبي وتشخيص للمشاكل التي يعاني منها، وينطلق من تقييم ومراجعة للسياسات الاقتصادية القائمة والمعتمدة لدى القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

6- إن نقص المعلومات وعدم مصداقيتها أحياناً، هو الذي يعيق الدراسات القياسية، لذا وجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور، يعتمد على دراسات علمية معمقة من أجل الدراسات القياسية والتنبؤية، وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات الرشيد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:-

أولا- الكتب:

1- سالم توفيق النجفي (2000)م، أساسيات علم الاقتصاد، (مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية).

2- عقيل جاسم عبد الله (1999) م، النقود والمصارف،(عمان: دار مجدلاوي للنشر).

3- علي عبد العاطي الفرجاني وقاسم الدجيلي (2001)، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل،(ليبيا: منشورات الجا).

4- مايكل أبدجمان (1988)م، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، (الرياض:دار المريخ للنشر)

5- مروان عطون (1989)م، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، (الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر).

ثانيا- البحوث والمجلات العلمية:

1- امحمد رمضان شتبيش(2013)م "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008م)"، المجلة الجامعة، المجلد 1،ع 15.

2- بن يوسف نوة (2016)م، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2012م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

3- خربوش مصطفى(2013)م، العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

4- رمضان محمد الصويعي،"دراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي من (1990- 2008)"، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

5- محي الدين الحاج (2005)م، "دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني"، مجلة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21 ،العدد1.

6- عبد الله شامية،(2016)م، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، بحث بعنوان: السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح، طرابلس، ليبيا.

7- صلاح محمود حسين (1981)م، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة،ع1، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، جامعة الملك عبد العزيز.

ثالثاً- التقارير والدوريات:

1- الكتاب الإحصائي، الحكومة الليبية المؤقتة، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، أعداد مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3- مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، وحدة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

خامساً- مواقع الانترنت:

1- Walaa Fetah (2017)، "التضخم وآثاره الاجتماعية والاقتصادية"، منشورة على الموقع الالكتروني: www.blogspot.com، اطلع عليه يوم 2017/8/12 م.

2- www.masralarabia.comاطلع عليه بتاريخ 2017 /8/9 م.

3- "التضخم" ، موسوعة الجزيرة، اطلع عليه بتاريخ 2017/1/1 م بتصرف.

4- أشواق عباس(2005)، "التضخم المستورد"، بحث منشور على الموقع الالكتروني الحوار المتمدن:www.ahewar.org، بتاريخ 2005/06/02 م، اطلع عليه بتاريخ 2017 /08/16م.

5- عادل سعد (2014)، "الانكشاف الاقتصادي"، مقال منشور في جريدة الوطن الإلكترونية على موقعها: www.alwatan.com بتاريخ 12/سبتمبر/ 2014 م.

6- انظر الموقع الالكتروني: www.egyres.com .

7- انظر الموقع الالكتروني:www.mostasmer.com، اطلع عليه بتاريخ 2017/08/15

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

8- انظر الموقع الالكتروني: www.cte.univ-setif.dz ، اطلع عليه بتاريخ 2017/08/14 م .

9- منشور على موقع :www.elfagr.orgاطلع عليه بتاريخ 13/ 08/ 2017 م .

10- "الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية"، مبادئ الاقتصاد الكلي، منشور على الموقع الالكتروني:www.youtub.com، اطلع عليه يوم 2017/08/14م

المصادر باللغة الأجنبية:

1- Karl E.case ,Rayc .Fair ,Principles of Macroeconomics , Fourth edition , prenticf Hall , 1996.
2- H.Robert Heller, Choosing and Exchance & Development Vol .14 , No. 2 ,Paris ,June 1977.
3- N.Gregory Mankiw , Principles of Economics , 2 editions , Harcourt , USA , 2001.
4- Hamid Bali , Inflation et mal – Developpement en Algerie , OPU , Alger , 1993 .
5- Inflation", Dictionary.com , Retrieved, 2016,2016Inflation", Oxford Dictionaries , Retrieved .
6- Inflation accounting "Business Dictionary ,Retrieved ,2016
7- Fisher ,The Purchasing Power of Money , Its Determination and Relations to Credit , Interest and Prices . MacmillN.
8- Sims C.A.(1981) "Macroeconomics and Realty",Econometrica , n48

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner